المستخلص

استحدث المشرع العراقي في قانون الادعاء العام الجديد رقم 49 لسنة 2017 دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام والتي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المذكور في الفقرة ثالث عشر- اذ استحدثت دائرة في رئاسة الادعاء العام تسمى دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام يديرها مدعي عام لا تقل خدمته عن (15) سنة تتولى الاشراف على مكاتب الادعاء العام المالي والاداري في دوائر الدولة . كما نص القانون المذكور في الفقرة رابع عشر من المادة ذاتها على تأسيس مكتب للادعاء العام المالي والاداري في الوزارات والهيئات المستقلة يمارس اختصاصه طبقاً لأحكام الفقرة حادي عشر من هذه المادة . وبناء عليه تأتي هذه الدراسة كمحاولة لبيان الوضع القانوني لهذه الدائرة والمكاتب المرتبطة بها في الوزارات العراقية والوظائف التي ستتولاها واطر العلاقة بينها وبين الجهات الرقابية والادارية والاليات القانونية التي ستتبعها في مكافحة جرائم الفساد الاداري في العراق .

وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على هذا التشكيل الحديث الذي لم يألفه المشرع العراقي من قبل وهو دائرة المدعي العام الاداري والمالي والمكاتب التابعة ، وهو ما يشجع على دراستها لغرض الاستفادة من موقف النظم الاجرائية التي اعتمدت تشكيلات مماثلة لها في تشريعاتها ، ولا سيما التشريع الفرنسي لأجل اعتماد الممكن منها في التشريع العراقي.

وقد بينت اهم الإجراءات التي يتخذها المدعي العام الاداري والمالي في مواجهة جرائم الفساد التي زاد ارتكابها في الآونة الاخيرة بالرغم من كثرة الجهات الرقابية المختصة بالتحري عنها في العراق. كما تعرضت للإجراءات التقليدية وغير التقليدية التي من الممكن ان يتخذها المدعي العام الاداري والمالي في مواجهة جرائم الفساد ، اذ ان بعض الاجراءات المذكورة نصت عليها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، وبعضها الاخر مستفاد من موقف التشريعات الاجرائية الجزائية المقارنة الحديثة والتي بالإمكان اعتمادها في التشريع العراقي بعد اجراء بعض التعديلات التشريعية سواء في قانون الادعاء العام الجديد ام في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل . وفضلا عن ذلك بينت الدراسة السبل الكفيلة للتخلص من ظاهرة الازدواج الرقابي التي يعاني منها العمل الاداري في العراق بوجه عام .

كما ركزت الدراسة على بعض المشاكل الاكثر تعقيدا وفي مقدمتها ان المشرع العراقي قد اصدر قانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017 الذي استحدث بموجبه دائرة المدعي العام الاداري والمالي في رئاسة جهاز الادعاء العام والمكاتب التابعة لها في الوزارات العراقية والدوائر غير المرتبطة بوزارة ، ولكنه لحد هذه اللحظة لم يتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القانون ووضعه موضع التطبيق عن طريق انشاء المكاتب المذكورة واصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

وبناء على ما تقدم فقد تم تناول موضوع هذا الدراسة في ثلاثة فصول ، خصص الفصل الاول لموضوع التعريف بجهاز الادعاء العام واساليب التحري عن جرائم الفساد ، والفصل

الثاني كان لبيان ماهية دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام واختصاصها الموضوعي ، اما الفصل الثالث فكان للاختصاص الاجرائي لدائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام ، وانتهى البحث بخاتمة تتضمن ما سيتوصل اليه البحث من نتائج ومقترحات .